كانت مؤسسة الوقف ضعيفة الإمكانيات بسبب قلة الأوقاف وقلة ناتجها).

المبحث السابع: سوء الإدارة

إن الناظر في الإدارة الوقفية وخاصة في العصور المتأخرة والمعاصرة يجد أن إدارة الوقف إدارة في معظمها سيئة من حيث الكفاءة أو الإخلاص والذمة، فقد يكون كفؤا لكنه لا ذمة له، فيتصرف في الوقف بما يضيعه، ولنفسه بما يزيد في ماله، وكثيرا ما يرشح الموظف لوظيفة في الوزارات الأخرى كالمالية وغيرها فيقال هذا إنما يصلح في وزارة الأوقاف أو مؤسستها، وكأن إدارة الوقف يجب أن تكون ضعيفة أو متخلفة، قال أحد الباحثين:

والحقيقة أن إدارة الأوقاف في معظم البلدان الإسلامية تعاني من التخلف والتهميش، ويتجلى التخلف في أجهزتها وفي طريقة التسيير وفي العنصر البشري المكلف بالتسيير وفي الهيكلة والتشريع.

أما العنصر البشري فيمتاز في عدد من إدارات الأوقاف بالتقدم في السن مع ضعف مستوى التكوين، ومن أهم الأسباب المؤدية إلى ذلك هو أن إدارة الأوقاف تتوفر على إمكانية هائلة للتوظيف المباشر للأشخاص، بمعنى أنها تستطيع تشغيل شخص لا يتوفر على أي شرط كما يحدث كثيرا تمديد العمل لموظفي الأوقاف بعد سن التقاعد، ولقد كانت وزارة الأوقاف في عهد من العهود بمثابة مأوى للعجزة، فكل مسئول أو ذي نفوذ له قريب أو صديق عاجز وفاشل و لم يجد له وظيفة أو عملا فإن قطاع الأوقاف كفيل بتوظيفه.[1]

وهذا أحد الباحثين يصف واقع الوقف سنة ١٩٣٠م فيقول: (والوقف الذي كان منارا يسير مرافق الدولة أصبح مجرد مبان متهالكة وضياع يرتع فيها ضعاف الإيمان وعديمو الهمة، وإذا كان من أمل يحدوني فهو في مثل هذه البواكير ومن هذا الفهم المتجدد الواعي لدور الوقف الذي يعيدنا إلى أصول حضارتنا ومنابع عزنا القديم).[2]

ونرى في الإدارة الوقفية انعدام واقعية القانون وتطبيقه كما يذكر بعض الباحثين حيث يقول: (على أن القانون التنظيمي لإدارة الأوقاف حتى ولو كان على أحدث وأرفع مستوى تشريعي ممكن فإنه غالبا

---

(١) المصدر السابق، ص١١٦.

(٢) ندوة الوقف=الكويت ١٩٩٣، الشيخ صالح كامل، ص٥١.

ما يبقى اسميا وشكليا، لأن المديريات والأقسام لم تتعود على الاضطلاع بمسئوليتها في الاستقلال بل هي -كما قلت سابقا- مجرد أجهزة للسخرة صالح فقط لتنفيذ المعلومات).[1]

ولما كان النظار هم الذين يديرون الوقف فقد ظهر من سوء إدارتهم وأثره على الوقف الكثير من النقص في أموال الوقف وعدم نمائها، ويذكر أحد الباحثين سوء الإدارة بقوله: (ولكن محاسبة النظار إن حصلت لم تكن تسير على نسق محدد أو في مواعيد سنوية، وإنما يحاسب الناظر إذا تقدم أحد المستحقين بطلب محاسبته، أو طعن في أمانته، هذا ولا يفترض منه أن يقدم كشفا بالحساب عادة عند الاعتراض بل في ظروف خاصة، ويبدو أن تحكم النظار وعدم محاسبتهم سنويا أدى إلى تمادي بعضهم في إرهاق المستحقين ومماطلتهم في دفع الاستحقاق وسلوك سبل مختلفة لأكل أموال الأوقاف بالباطل، وصرفها في غير وجوهها الشرعية، وحرمان المستحقين منها لذا تكررت الشكوى من النظار وخصوصا في الوقف الأهلي).[2]

ويشير بعض الباحثين إلى سوء الإدارة الذي أدى إلى تعطيل الوقف ومحاولة إلغائه، فيقول: (ولكن هذه الشروط والأحكام لم تكن متوافرة ولا مرعية دائما، ومع تراخي الزمن وانهزام النفوس وخيانة بعض المتصرفين في الأوقاف والقيمين عليها حرص بعض أولي الأمر على انتزاع الوقوف).[3]

وقد جعل أحد أعضاء مجلس النواب المصري السيد عبد الحميد عبد الحق من مفاسد الأوقاف الموجبة لتحجير الوقف الأهلي بالخصوص اضطراب هناء عيش مستحقيها، وتصرف نظار الأوقاف تصرف اغتيال، لأن من يدير لحساب غيره ليس كمن يدير لحساب نفسه)[4].

ولقد اعتبر بعض الذين نادوا بإلغاء الوقف الأهلي في مصر وهي دعوة مريبة اعتبر سوء إدارة النظار وذلك سنة ١٩٢٦م.

وضياع المستحقين بأكل النظار لأموالهم وهضم حقهم، ووقوع الكثيرين من أقوبائهم تحت نير

---

(١) سلسلة الندوات، المدغري، ص٤٧٠.

(٢) لوقف في الشريعة الإسلامية، زهدي يكن، ٩٠-٩١. دور الوقف في التنمية، عبد العزيز الدوري، سلسلة الندوات الحوار-لندن، ص٩٢.

(٣) المصدر السابق، لمحة عن الوقف، محمد الحبيب بن الخوجة، ص١٦٩.

(٤) المصدر السابق، ص١٧١.

المرابين يقرضونهم بربا فاحش، ويحجزون على غلاتهم قبل حصادها وحلول ميقاتها.[1]

المبحث الثامن: التضخم في المؤسسات الإدارية في دوائر الوقف

من الأمور التي أثرت تأثيرا كبيرا على تدهور الوقف التضخم الكبير في الكادر الإداري، حيث إننا نرى أن هؤلاء حريصون على إعطاء هؤلاء الموظفين رواتبهم واستنفاذ مالية الوقف لا على إدامة الوقف وإنمائه، كما أنهم قلدوا المؤسسات الأخرى في الدولة من حيث التنظيم الإداري، ووجود شعب إدارية مختلفة، و لم ينتبهوا إلى ميزانية الوقف المحدودة ولا إلى عمارته، ففي الوقت الذي يذكر فيه أحد الباحثين قلة الدخل السنوي المخصص الأوقاف إذا به في مبحث آخر يثبت خطة وزارة الأوقاف في استحداث مجالات إدارية وفنية قد تكون عبئا على الوقف لعدم قدرته على كفايتها والالتزام بميزانيتها فهو يقول: (٣٢-ومن الأمور التي تشكو منها مؤسسة الوقف قلة الدخل السنوي المتحقق من الأوقاف، وذلك يعود إلى أسباب كثيرة منها العزوف عن عمل وقفيات كبيرة كما كان يحدث مع سلفنا، وعدم استثمار كثير من الأملاك الوقفية كما يجب، بالإضافة إلى قدرة كثير من إجارات الوقف وزهادة الأجور المقررة سابقا).[2]

ثم يقول تحت عنوان (نظرة إلى المستقبل حول إدارة الأوقاف الإسلامية):

وضعت وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية الخطط والبرامج والدراسات للنهوض بمؤسسة الوقف، وتحقيق أهدافه ورسالته في المجتمع، وقد اعتمدت في هذا المجال مجموعة كبيرة من الإجراءات نذكر منها:

١- إدخال الحوسبة الشاملة في أعمال الوزارة، حيث تم استحداث مركز متقدم للحاسب الآلي، ويجري العمل الآن على وضع البرامج والأنظمة في الحوسبة في مجال المساجد والأملاك الوقفية، بما يشمل الأراضي والعقارات ويعطي المشروعات القائمة والتي يجري تنفيذها والمستقبلية بحيث تتوافر المعلومات المتاحة في هذه البرامج والأنظمة، وتكون جاهزة عند الطلب لترشيد القرارات وتحضر المعلومات اللازمة بما يجعل عملية النهوض بمؤسسة الوقف قائمة على أسس علمية سليمة.

---

(١) محاضرات في الوقف، محمد أبو زهرة، ص٢٩.

(٢) سلسلة الحوار، د. عبد السلام العبادي، ص٢٨١.